

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٢٧ لسنة ٢٠١٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المعدل الصادر في الثامن عشر من يناير ٢٠١٤؛
 وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكم
 التأديبية وتعديلاته؛

وعلى أحكام المحكمة الإدارية العليا - الدائرة الثانية الصادرة في الطعون
 أرقام (٣٦٥٨٣) لسنة ٥٧ ق. عليا)، (٣١٨٢٣) لسنة ٥٧ ق. عليا)، (٣٦٥٨٤) لسنة ٥٧ ق. عليا)، ،
 (٤٤٧٨٦) لسنة ٥٦ ق. عليا)، (٣٦٥٨٥) لسنة ٥٧ ق. عليا)، (٣٧٧٧٧) لسنة ٥٧ ق. عليا)، ،
 (٣٤٨٨٦) لسنة ٥٧ ق. عليا)، (٢٨٦٣٠) لسنة ٥٢ ق. عليا)، (٣٦٥٨٢) لسنة ٥٧ ق. عليا)، ،
 (٣١٤٤٦) لسنة ٥٤ ق. عليا)، (٢٩٤٥٩) لسنة ٥٤ ق. عليا)، (٣٤٦٢١) لسنة ٥٤ ق. عليا)، ،
 (٢٣٧٦٠) لسنة ٥٥ ق. عليا)، (١٥٩٨٩) لسنة ٥٦ ق. عليا)؛

وعلى موافقة المجلس الأعلى لهيئة النيابة الإدارية بجلستيه المنعقدتين في ٢٠١٤/٦/١١؛

وعلى ما عرضه وزير العدل؛

قرر:

(المادة الأولى)

يعين معاوناً للنيابة الإدارية بهيئة النيابة الإدارية كل من السادة :

هشام عصام الدين جودة رمضان.

فيراكمال أحمد الفضالي.

عبد الله محمد عبد البديع الطيب سلطان.

أسماء عبد الفتاح محمد أبو العينين.

وليد أحمد عبد الحافظ محمد أحمد.

محمود محمد عبد الحميد الخلفاوي.

محمد سيد أحمد عبد المحافظ سيد أحمد .

هبة الله أسامة محمد سالم السماديسي .

أحمد عبد الرحيم السيد أحمد .

معاذ أبو السعود عبد المطلب مصطفى .

محمد حامد أحمد أبو المكارم .

أحمد محمد حفناوى على .

شيماء سعد محمد باشا على .

أسماء أبو زيد شحاته أبو زيد .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى وزير العدل تنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ رمضان سنة ١٤٣٥ هـ

(الموافق ١٢ يوليه سنة ٢٠١٤ م) .

عبد الفتاح السيسى